الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.45

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
5 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد براون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-19679 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/74/L.26 و A/C.3/74/L.27 و A/C.3/74/L.28 و A/C.3/74/L.29)

1 - **السيدة ماماداليفا** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقالت إنه خلال مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم العميق إزاء استمرار وانتشار ممارسة اتخاذ القرارات الانتقائية التي تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة للجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان، وهذا ما يشكل انتهاكا لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية في تناول مسائل حقوق الإنسان. وينبغي التشجيع على زيادة الاتساق والتكامل بين عمل اللجنة والمجلس من أجل تجنب الازدواجية والتداخل غير الضروريين في أنشطتهما.

2 - ومضت تقول إن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية التعاون الحكومية الدولية الأساسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان في جميع البلدان دون تمييز. وينبغي إجراء الاستعراض في شكل حوار تفاعلي بمشاركة كاملة للبلد المعني وبصورة محايدة وشفافة ولاانتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مسيّسة. وينبغي للدول الخاضعة للاستعراض أن تبين في تقاريرها أي تدابير قسرية انفرادية تطبقها على بلدان أخرى وأن تدرج تقييماً لتأثير تلك التدابير في حقوق الإنسان.

3 - وأردفت قائلة إن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة. ويجب تناول مسائل حقوق الإنسان ضمن السياق العالمي من خلال اتباع نهج بنّاء وغير تصادمي وغير مسيس ولاانتقائي يقوم على الحوار وتتمثل مبادئه التوجيهية في الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحياد، وعدم الانتقائية، والشفافية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

مشروع القرار A/C.3/74/L.26: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

4 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

5 - **السيد تيرفا** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا، وعرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه على الرغم من الحوار المشجع بشأن النهوض بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية الذي جرى قبل اتخاذ القرار السابق، وخضوع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستعراضها الدوري الشامل الثالث في أيار/مايو 2019، ليس هناك دليل على تحسن حالة حقوق الإنسان للكوريين الشماليين على أرض الواقع. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي مستوى ينذر بالخطر، ولا تزال الحريات المقبولة عالميا ممنوعة، وتفيد التقارير بأن سلطات الدولة لا تزال تدير معسكرات الاعتقال السياسي، ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بحالات الاختطاف الدولي والأسر المشتتة الشمل.

6 - ومضى يقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العمل الذي تضطلع بها مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول في مجال المساءلة. ويمثل جمع المعلومات والأدلة وتجهيزها مهنيا في مستودع مركزي أمرا حيويا لأي عملية مساءلة في المستقبل. وينبغي عدم التخلي عن الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. ويتمثل أحد أسباب القلق في الإجراء الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة لتقليل عدد موظفي وكالات الأمم المتحدة في البلد وفرض عقبات وقيود على أنشطة المنظمات غير الحكومية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية الحرجة أولا وقبل كل شيء على عاتق سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي مواصلة تقديم الدعم إلى ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن شأن السماح بدخول المقرر الخاص إلى البلد أن يشكل خطوة أولى نحو طمأنة المجتمع الدولي إلى أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة التزاماً حقيقياً بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة التعاون

المقترن بالنقد فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإنه على استعداد للمساعدة في إحداث التغيير.

7 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين، وإسرائيل، وأندورا، وبالاو، وبنن، والبوسنة والهرسك، وتوفالو، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وساموا، وسان مارينو، وشيلي، وصربيا، والمكسيك، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيوزيلندا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضمت ملديف إلى مقدمي مشروع القرار.

8 - **السيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فظيعة. ولا يزال السرد الدقيق للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما ارتكبه النظام من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان يساعد في فهم المجتمع الدولي للوضع الراهن في البلد. وسيرسل المجتمع الدولي مرة أخرى، عن طريق مشروع القرار، رسالة واضحة إلى النظام مفادها أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يجب أن تتوقف وأن المسؤولين عنها ينبغي أن يحاسبوا. وينبغي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبدي احترامها لحقوق الإنسان، وتفي بالالتزامات التي تعهدت بها أثناء الاستعراض الدوري الشامل وتتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى المحكمة الجنائية الدولية، قالت إن وفد بلدها أعرب عن شواغله بشأنها في بيان عام أُدلي به في الجلسة الرابعة والأربعين.

9 - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن سنغافورة لا توافق، من حيث المبدأ، على القرارات الخاصة ببلدان بعينها، لأنها تكون انتقائية بطبيعتها ومدفوعة باعتبارات سياسية، وهي مسببة للانقسام وذات نتائج عكسية. وينبغي تناول مضمون القرارات الخاصة ببلدان بعينها من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف قائلا إن سنغافورة، وإن كانت ستمتنع لهذا السبب عن التصويت على جميع مشاريع القرارات الخاصة ببلدان بعينها التي تُعتمد في اللجنة عن طريق التصويت، لا يمكن أن يفسَّر امتناعها على أنه موقف متخَّذ بشأن جوهر مسائل حقوق الإنسان التي أثيرت في أي من مشاريع القرارات.

10 - **السيد كاواموا** (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب بأن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/74/275) وتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/74/268) يتضمنان كلاهما إشارات إلى عمليات اختطاف مواطنين يابانيين قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السبعينات والثمانينات. وأضاف أن العمر يمضي بالضحايا وأسرهم وأن بعضهم توفي دون أن يروا أحبائهم من جديد. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقبل الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي في مشروع القرار وأن تعيد فورا جميع المختطفين بالتعاون مع المجتمع الدولي.

11 - **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن الصين كانت دائما مع ضرورة تسوية الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس قضايا حقوق الإنسان، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان واتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه، من ثم، عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

12 - **السيدة غولدريك** (نيكاراغوا): قالت إنه من المؤسف أن تركز اللجنة مرة أخرى على فرادى الدول وتقدم مشاريع قرارات بشأن البلدان النامية بغية ممارسة الضغط السياسي. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرفض تقديم تقارير ومشاريع قرارات إلى اللجنة كل سنة بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة، وهذا ما يشكل ممارسة ضارة قائمة على الانتقائية والتسييس. فالحوار والتعاون بين الأطراف المعنية هو أفضل حل لأي حالة. والاستعراض الدوري الشامل يمثل الآلية المناسبة لدراسة جميع البلدان على قدم المساواة، وعلى أساس مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها، تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ، لا يزال يعارض بشدة تسييس مسائل حقوق الإنسان.

13 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده، تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ فيما يتعلق بالقرارات، والإجراءات الخاصة وأي آليات أخرى تتعلق بحالة حقوق الإنسان في بلدان محددة، يرفض اتباع نُهج مسيسة وانتقائية إزاء مسائل حقوق الإنسان، لأن ذلك يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل التعاون والحوار السبيل المناسب للتعزيز الفعال لحقوق الإنسان وحمايتها. ويؤدي استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها إلى انتهاك مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. وتدعو فنزويلا إلى بذل الجهود للاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، من أجل التعاون بشأن مسائل حقوق الإنسان استناداً إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل،

والتوقف عن اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها انتقائياً. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه، استنادا إلى موقفه القائم على المبادئ، عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

14 - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن وفد بلده يعارض الولايات والقرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في دولة عضو معينة. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل هو العملية الحكومية الدولية الأكثر فعالية وشمولا لمعالجة مسائل حقوق الإنسان للدول الأعضاء. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي التقيد الصارم بمبادئ عدم التسييس واللاانتقائية والحياد عند معالجة مسائل حقوق الإنسان.

15 - **السيدة نداييشيمي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها يعارض مشروع القرار تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ الرافض للقرارات المتعلقة ببلدان محددة. وأضافت قائلة إن هذه القرارات المسيّسة والانتقائية تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا تضمن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يعارض جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة التي سينظر فيها في الاجتماع.

16 - **السيد خوساكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفد بلده يرحب بإتمام الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2019. ويشكل الاستعراض الدوري الشامل الآلية الوحيدة المناسبة لاستعراض ومعالجة حالة حقوق الإنسان على نحو فعال في كل دولة من الدول الأعضاء على قدم المساواة. ولا يؤيد وفد بلده من ثم القرارات الخاصة ببلدان محددة. وينبغي الاضطلاع بالعمل المتعلق بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بطريقة موضوعية ومحايدة وشفافة ولاانتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مسيَّسة.

17 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده لا يؤيد الممارسة المتمثلة في النظر في مشاريع قرارات انتقائية وأحادية الجانب بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها. فهو يراها غير فعالة ولا ينجم عنها إلا زيادة الصدامات بين الدول الأعضاء. وأردف قائلا إن الأمم المتحدة لديها بالفعل منبر مجرَّب للنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، هو الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتيح فرصة للحوار البناء القائم على الاحترام المتبادل. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه من ثم عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

18 - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد رفضه لاستخدام اللجنة وآليات حقوق الإنسان لاستهداف دول محددة لأغراض سياسية من أجل زعزعة استقرارها. وفي الوقت نفسه، يُغَضّ الطرف عما ترتكبه دول أخرى من جرائم وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وأضاف أن وفد بلده يؤكد من جديد أيضا موقفه الثابت المتمثل في رفض التسييس والمعايير المزدوجة الصارخة في معالجة حقوق الإنسان، وهذا ما ينطوي عليه مشروع القرار. وقال إن وفد بلده سيصوت من ثم ضد مشروع القرار.

19 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاستعراض الدوري الشامل آلية فعالة لمعالجة حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة ودون إطلاق الاتهامات أو ''التسمية والتشهير''. وأضاف قائلا إن مواصلة الممارسة غير المجدية والتصادمية المتمثلة في الاتخاذ الانتقائي لقرارات تخص بلدانا بعينها واستغلال اللجنة لتحقيق أهداف سياسية يقوّضان التعاون والحوار ويتعارضان مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. ولم يضف مشروع القرار أي قيمة للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه من ثم عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

20 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض رفضا قاطعا مشروع القرار، الذي لا علاقة له بحماية حقوق الإنسان الحقيقية وتعزيزها والذي يمثل مظهرا نموذجيا من مظاهر التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين. فمشروع القرار يتضمن افتراءات ويشوه بشكل صارخ حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومقدمو مشروع القرار الرئيسيون هم البلدان التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن أفعالها لا تخضع للمساءلة في اللجنة. وعلاوة على ذلك، لم تسو حتى الآن الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها اليابان ضد الإنسانية أثناء احتلالها لكوريا.

21 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يولي أهمية للحوار والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، غير أنه لا يستطيع أن يتغاضى عن النُهج التصادمية مثل اعتماد مشاريع قرارات تهدف إلى تقويض كرامة بلده والإطاحة بنظامها من خلال الاحتجاج بمشاكل متعلقة بحقوق إنسان لا وجود لها. وأردف قائلا إن وفد بلده يرفض مشروع القرار رفضا قاطعا ولكنه لا يشعر بالحاجة إلى الدعوة إلى إجراء تصويت. واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يعارض ويرفض جميع القرارات الخاصة ببلدان بعينها، بما فيها القرارات المتخذة ضد الاتحاد

الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، على أساس موقفه القائم على المبادئ المعارض للتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين عند النظر في مسائل حقوق الإنسان.

22 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/74/L.26.*

23 - **السيد ياركوفيتش** (بيلاروس): قال إن بلده عارض دوما الولايات الخاصة ببلدان بعينها، فهي تقوّض الموضوعية، وتؤدي إلى زيادة المواجهة، وتخلق عقبات مصطنعة تحول دون إجراء حوار منصف وبنّاء. وتبين أن الاستعراض الدوري الشامل أنسب أداة للتحليل المتوازن لحالة حقوق الإنسان في أي بلد ولتشجيع حكومته على حل المشاكل القائمة. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه من ثم عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

24 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار تماشيا مع معارضته لفرض قرارات وولايات انتقائية وذات دوافع سياسية. فالتعاون الدولي الحقيقي، القائم على مبادئ الموضوعية والحياد واللاانتقائية، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة. وينبغي إعطاء آلية الاستعراض الدوري الشامل الفرصة لتعزيز الحوار دون تسييس أو مواجهة، ولتشجيع التعاون القائم على الاحترام مع البلد المعني. وينطوي مشروع القرار على الاستمرار في طريق فرض الجزاءات وإشراك مجلس الأمن في مواضيع تتجاوز حدود ولايته بصورة خطيرة وتؤدي إلى نتائج عكسية. ولا يمكن لكوبا أن تتواطأ في محاولات لحرمان شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقه في السلام وتقرير المصير والتنمية. ولا تنطوي معارضة كوبا للولاية الانتقائية والمسيّسة على أي حُكم قيَمي بشأن المسائل المعلّقة المشار إليها في الفقرة الرابعة والعشرين من ديباجة مشروع القرار وهي مسائل تستلزم حلاً عادلاً ونزيهاً بموافقة جميع الأطراف المعنية.

مشروع القرار A/C.3/74/L.27: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

25 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

26 - **السيد أربيتر** (كندا): عرض مشروع القرار، فقال إن كل بلد يواجه تحديات في الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك كندا، التي تعمل على معالجة مشاكلها. غير أن بعض الحالات تستحق اهتمام اللجنة، ومنها الحالة في جمهورية إيران الإسلامية. ويستند مشروع القرار إلى معلومات ذات مصداقية مستمدة من تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/74/273) وتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/74/188) ومن مصادر أخرى جديرة بالثقة. ولئن كانت حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لتحسين حقوق الإنسان، على النحو المعترف به في مشروع القرار، فإن الحالة لم تتحسن في عدد من المجالات. وعلى سبيل المثال، لا يزال يحكم على المجرمين الأحداث بالموت والإعدام، حيث قُتل ما لا يقل عن تسعة أطفال منذ عام 2018، الأمر الذي يبعث على القلق بوجه خاص نظراً لأن عام 2019 شهد الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وبوصف جمهورية إيران الإسلامية دولة طرفا في تلك الاتفاقية، فهي في حالة انتهاك لالتزاماتها بموجبها.

27 - ومضى يقول إن وفد جمهورية إيران الإسلامية ذكر في كثير من الأحيان أن الآلية المناسبة الوحيدة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان هي الاستعراض الدوري الشامل. واعترافا من كندا بأهمية عملية الاستعراض الشامل، فقد شاركت فيها بنشاط منذ بدايتها. وخلال كل استعراض لجمهورية إيران الإسلامية، أعربت كندا عن شواغلها الجدية فيما يتعلق بعمليات إعدام الأحداث، وحقوق المرأة، واحترام الأقليات الدينية والإثنية في البلد. وفي الدورتين الأوليين، تلقت جمهورية إيران الإسلامية 511 توصية، قُبِلَت 180 توصية منها. ومع الأسف، لم يُلاحَظ بعد أي تقدم بشأن الكثير من المسائل التي طُرحت. واختتم كلامه قائلا إنه يجب من ثم استخدام أدوات أخرى، بما فيها مشروع القرار، للضغط من أجل إحداث تغيير ذي مغزى.

28 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن إستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوفالو، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، ومالطة، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، واليونان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

29 - **الرئيس:** قال إنه طُلِبَ إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

30 - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن لدى وفد بلدها نفس الشواغل الخطيرة التي أُعرِبَ عنها بشأن

استمرار النظام الإيراني في قمع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الرغم من التزاماته التعاهدية وتعهداته العلنية. ويسلط مشروع القرار الضوء على عدد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها أفراد في جمهورية إيران الإسلامية على أساس دينهم. ويُعرَب عن قلق بالغ إزاء مواصلة توقيع عقوبة الإعدام على القصّر، وفرض قيود واسعة النطاق وخطيرة على الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في حرية التعبير، واستمرار اضطهاد النساء، وأفراد الأقليات الإثنية والدينية، والعمال المضربين أو المحتجين، ومحامي حقوق الإنسان، والصحفيين وغيرهم من الإعلاميين. وتُحَثُّ حكومة جمهورية إيران الإسلامية على أن تشرع في إجراء عملية مساءلة شاملة استجابةً منها لانتهاكات حقوق الإنسان. وذكرت في الختام إن وفد بلدها سيُصَوِّتَ لصالح مشروع القرار، اعترافا منه بتردي حالة حقوق الإنسان في البلد.

31 - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مسألة حقوق الإنسان تُستغل مرة أخرى من قبل بلدان لا تعيرها أدنى اهتمام. ولئن كان يمكن أن يشار إلى أن الإبادة الجماعية للأمم الأولى في كندا هي شيء من الماضي، فمن غير الممكن نسيان الأحداث الماضية في ظل حالة اليأس الحالية التي يعيشها السكان الأصليون في كندا. وعلاوة على ذلك، كيف يمكن لمؤيد للفصل العنصري الإسرائيلي في دولة فلسطين أن يقدم نفسه بصفة المدافع عن حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية؟ ولا يمكن لأي قدر من الكلام المراوغ أن يخفي آفات العنصرية وعدم الاتساق والنفاق المتجذرة بعمق في النظام السياسي الكندي.

32 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده أعربت مرارا وتكرارا عن استعدادها للدخول في حوار هادف بشأن حقوق الإنسان مع جميع الأطراف المعنية، ولكن مقترحاتها كانت غالبا تلقى آذانا صماء. ومع أنه لا يمكن بناء الثقة والحوار على أساس من الكذب والترهيب والنفاق، فإن تلك الخصال كلها تسم الاحتجاج على حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بصفة عامة ومشروع القرار بصفة خاصة. ومن المثير للجزع أن الافتراض الخاطئ بأن الإكراه يُجْدِيَ - وهو الافتراض المحرك لمشروع القرار - لا يزال يشق طريقه إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

33 - وأردف قائلا إن المؤيد الرئيسي لمشروع القرار يمثل دولة وقفت مرارا وتكرارا ضد أمم أخرى، إلا أن معاركها لم تكن أبدا في سبيل تعزيز الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان. بل إن هذه الدولة خاضت الحرب لضمان وصولها دون عوائق إلى أراضي الدول الأخرى ومواردها وحمل الدول الأخرى على التخلي عن أحلامها في إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. وما فتئ السعي الإيراني من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية يتعرض للاعتداء من قبل المؤيد الرئيسي لمشروع القرار، الذي استخدم مسألة حقوق الإنسان سلاحا ضد الإيرانيين بالطريقة التي تخدم مآربه وبشكل متكرر. ويعاني الشعب الإيراني، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، حاليا من الإرهاب الاقتصادي المكتمل الأركان الذي يمارسه المناصر الرئيسي لمشروع القرار، وهو حكومة الولايات المتحدة، التي تتعمد استهداف المدنيين وانتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولا شيء يمكن أن يثير السخرية أكثر من أن ترى من نسقوا الحرب الاقتصادية المفضية إلى الإبادة الجماعية على المدنيين في جمهورية إيران الإسلامية وهم يذرفون دموع التماسيح على حقوقهم الإنسانية.

34 - واسترسل قائلا إن الإيرانيين سيمارسون في غضون بضعة أشهر حقهم في تقرير مستقبلهم بطريقة ديمقراطية في الانتخابات البرلمانية الوطنية الحادية عشرة. وأشار إلى التنفيذ المستمر لأحكام ميثاق حقوق المواطنين، وإصلاح قانون مراقبة المخدرات الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد أحكام عقوبة الإعدام، واعتماد تعديل قانون الجنسية لينص على منح الجنسية للأطفال في الحالات التي تكون فيها الأمهات الإيرانيات متزوجات من رجال أجانب، فقال إن هذه التطورات لا تمثل إلا القليل من الأمثلة الحديثة والهامة التي تعكس التزام حكومة بلده بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدمت جمهورية إيران الإسلامية تقريرها الوطني للدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في جنيف، حيث أقرت أغلبية ساحقة تتألف من أكثر من 100 بلد بالإنجازات البارزة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في البلد ورحبت بها. وعلى عكس مؤيد مشروع القرار، تواصل حكومة بلده الدعوة إلى الحوار وإلى الاحترام والتفاهم المتبادلين ودعم تعددية الأطراف والقانون الدولي بشكل لا لبس فيه. وهي أعربت عن استعدادها للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويعمل عدد من المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة على وضع الصيغة النهائية لخططهم لزيارة البلد.

35 - ومضى يقول إن مشروع القرار مسيَّس تماما وذو نتائج عكسية. وأي قدر من الضغط أو الترهيب من أجل حشد الأصوات لصالح مشروع القرار لن يغير الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن النص

لا علاقة له بحقوق الإنسان. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يدعو جميع الوفود إلى حرمان مؤيد الكيل بمكيالين والترهيب والإكراه من الحصول على فرصة أخرى لإساءة استغلال حقوق الإنسان.

36 - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يرفض تسييس مسائل حقوق الإنسان واستغلال آليات الأمم المتحدة في استهداف بلدان بعينها خدمة لمصالح بعض الدول الأعضاء ذات النفوذ وحلفائها. وقال إن بلده يرفض الكيل بمكيالين في معالجة مسائل حقوق الإنسان، وهذا ما يمكن رؤيته بوضوح في مشروع القرار. ولا تفضي النزاعات والعداوة والاتهامات ومحاولات عزل البلدان والتشهير بها إلى تحقيق الأهداف المشتركة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها إقامة العلاقات الودية والتعاون بين الدول الأعضاء. ومن أجل حل المنازعات وضمان إيلاء الأولوية للقانون الدولي والميثاق، ينبغي اتباع نهج الدبلوماسية والحوار الذي يقوم على مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام الالتزامات النابعة من الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف، بدلا من اتباع نُهج قائمة على العمل الانفرادي وتوجيه اتهامات تشهيرية إلى دول معينة. ويسعى واضعو مشروع القرار إلى تحقيق خطة خطيرة جدا في المنطقة ويسهمون في استغلال حقوق الإنسان لإضعاف مصداقية الدول الأعضاء فيما يتعلق بصكوك يتمثل الغرض منها في تعزيز حقوق الإنسان. واختتم كلامه قائلا إن بعض الدول لا تزال تستخدم نفوذها الاقتصادي والسياسي لاستغلال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحاول فيما يبدو أن تقضي على آمال مؤسسي الأمم المتحدة، الذين أرادوا أن تكون للحوار والدبلوماسية اليد العليا على الأكاذيب والنفاق في العلاقات الدولية.

37 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يكرر تأكيد رفضه لاتباع نهج مُسيّسة وانتقائية إزاء مسائل حقوق الإنسان، تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات خاصة ببلدان بعينها ينتهك مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. وتدعو فنزويلا إلى بذل الجهود للاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، من أجل أن يستند التعاون في مسائل حقوق الإنسان إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتوقف عن الاعتماد الانتقائي لقرارات خاصة ببلدان بعينها. والتعاون والحوار هما الوسيلة المناسبة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده سيُصَوِّتَ بناء على موقفه المبدئي ضد مشروع القرار.

38 - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده يحيط علما بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية إيران الإسلامية في السنوات الأخيرة في إظهار استعدادها للتحرك نحو إقامة مجتمع أكثر عدلا وتسامحا. غير أن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار تطبيق عقوبة الإعدام على طائفة واسعة من الجرائم وإزاء حالة الأقليات الدينية التي لا يمكنها ممارسة دينها بحرية والتي تعاني من التمييز في القانون والممارسة العملية على السواء. ويتمثل أحد أسباب القلق في الاستنتاجات الواردة في تقرير المقرر الخاص (A/74/188) بشأن الانتهاكات المنهجية لقواعد مثل حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وينبغي لحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون مع المقرر الخاص والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وأن تواصل التصدي للانتهاكات المبلغ عنها. وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيمتنع عن التصويت.

39 - **السيد بُت** (باكستان): قال إن المبدأ الأساسي لهيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وفقا لالتزاماتها الدولية. ويمكن أن يؤدي التدخل الخارجي من خلال قرارات خاصة ببلدان بعينها إلى نتائج عكسية وأن يتعارض مع روح المشاركة البناءة. وشاركت جمهورية إيران الإسلامية مشاركة بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل ومع هيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقبلت غالبية التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأفضل نهج لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان هو التعاون وليس العزل. ولا يظهر مشروع القرار قيد النظر روحا بناءة، ولذلك سيصوت وفد بلده ضده.

40 - **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن جهود حكومة جمهورية إيران الإسلامية والتقدم الذي أحرزته في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها موضع ترحيب. ودأبت حكومة بلده على الدعوة إلى معالجة الخلافات في ميدان حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس مسائل حقوق الإنسان، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان، واعتماد قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها. وقال إن وفد بلده سيصوت من ثم ضد مشروع القرار.

41 - **السيد ياركوفيتش** (بيلاروس): قال إن بلده عارض دوما الولايات الخاصة ببلدان بعينها، فهي تقوّض الموضوعية، وتؤدي إلى

زيادة المجابهة، وتخلق عقبات مصطنعة تحول دون إجراء حوار عادل وبنّاء. وتبين أن الاستعراض الدوري الشامل أنسب أداة للتحليل المتوازن لحالة حقوق الإنسان في أي بلد ولتشجيع حكومته على حل المشاكل القائمة. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

42 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن اعتماد قرارات مسيّسة وخاصة ببلدان محددة يأتي بنتائج عكسية ولا يمتّ بأي صلة لحماية حقوق الإنسان. وبدلاً من محاولة عزل الدول، ينبغي للمجتمع الدولي إشراكها في حوار قائم على المساواة والاحترام المتبادل بشأن المجموعة الكاملة من مسائل حقوق الإنسان. فحالات حقوق الإنسان لم تتحسن أبداً باتخاذ موقف استعلائي إزاء دولة عضو أخرى، في حين أن ممارسة التشكيك فيها لأسباب سياسية يُفقد هيئات الأمم المتحدة مصداقيتها، وهي التي يُفترض فيها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تحترم المساواة بين الدول الأعضاء في السيادة. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

43 - **السيد كيم** سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده دأب على معارضة القرارات الخاصة ببلدان محددة، فهي مظهر من مظاهر التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في النظر في مسائل حقوق الإنسان. فهذه القرارات، بدلاً من تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، تؤدي إلى المواجهة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يعوق الحوار والتعاون البناءين. وقال إن وفد بلده سيصوت، لهذه الأسباب، ضد مشروع القرار.

44 - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار. فكوبا تتمسك بموقف قائم على المبادئ رافض للقرارات الخاصة ببلدان بعينها، التي تشجع على اتباع نهج عقابي وتصادمي إزاء مسألة حقوق الإنسان. واستمرار إدراج حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في جدول الأعمال يستند إلى دوافع سياسية ولا ينبع من القلق الحقيقي أو الاهتمام الفعلي بالتعاون مع ذلك البلد. وأي ولاية تُفرض على أساس التسييس والمعايير المزدوجة مصيرها الفشل. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يعترض على التلاعب بحقوق الإنسان بهدف تعزيز مآرب سياسية، والنيل من مصداقية الحكومات، ومحاولة تبرير الاستراتيجيات الرامية إلى زعزعة استقرار بعض تلك الحكومات. ودعا الدول إلى تشجيع الحوار البناء والقائم على الاحترام مع هذا البلد على أساس من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة، فذلك هو السبيل الوحيد للنجاح في التصدي لتحديات حقوق الإنسان التي تواجه المجتمع الدولي.

45 - **السيدة ندايشيمي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها يكرر الإعراب عن معارضته لممارسة استهداف بلدان معينة، والإفراط في تسييس مسائل حقوق الإنسان، وممارسة الضغط علنا على بلدان أخرى من أجل تحقيق أهداف سياسية. وينبغي تعزيز حقوق الإنسان مع التمسك بالمبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والحوار والاحترام المتبادل. وقالت إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

46 - *أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/74/L.27.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، توفالو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بوروندي، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، لبنان، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأردن، إكوادور، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، دومينيكا، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فيجي، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا.

47 - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/74/L.27 بأغلبية 84 صوتا مقابل 30 صوتا وامتناع 66 عضوا عن التصويت.*

48 - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن حكومة بلدها ترحب بتعاون جمهورية إيران الإسلامية مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإحراز تقدم في حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في إحراز مزيد من التقدم من خلال التنفيذ المطرد للتوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وصوتت اليابان لصالح مشروع القرار لأنها تتوقع أن تشهد المزيد من التطورات الإيجابية في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وستواصل حكومة اليابان الدخول في حوار ثنائي بشأن حقوق الإنسان مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

49 - **السيد بارور** (إسرائيل): قال إن العديد من المسائل المثيرة للقلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية لم يدرج في مشروع القرار، من قبيل استخدام الحكومة الإيرانية للاجئين كمرتزقة وجنود في الحروب العديدة التي تشجعها في أنحاء الشرق الأوسط والتمييز ضد أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، الذين يواجهون السجن والجلد وعقوبة الإعدام ويضطرون في كثير من الأحيان إلى الاختيار بين القيام بـ ''العلاج التصحيحي'' من أجل ''علاجهم'' من هويتهم الجنسانية غير التقليدية أو الخضوع لعمليات جراحية لتغيير الجنس أو التعقيم. وفي حين أن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار، فإن هناك العديد من مسائل حقوق الإنسان الأخرى في جمهورية إيران الإسلامية التي تستحق الاهتمام.

50 - **السيدة نياغورا** (زمبابوي): قالت إن بلدها لا يتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أي دولة عضو. غير أن وفد بلدها صوت ضد مشروع القرار لأنه لا يؤيد التقارير أو القرارات الخاصة ببلدان محددة، لأنها تزيد من المواجهة بدلا من الحوار القائم على الاحترام المتبادل والتعاون والشراكة. والمشاركة البناءة هي طريقة أفضل طريقة لحل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان مع الدول الأعضاء.

مشروع القرار A/C.3/74/L.28: حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا

51 - **الرئيس**: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

52 - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): عرض مشروع القرار، وقال إن الحالة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا استمرت في التدهور. ولم ينفذ الاتحاد الروسي أحكام القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة والهيئات في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات الثلاثة السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة. واستمرت نفس أنماط الانتهاكات، حيث كان القتل والتعذيب والمضايقة والعنف الجنسي والاحتجاز والاعتقال التعسفيان وحالات الاختفاء القسري واضطهاد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم من الناشطين من بين أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا في القرم المحتلة مؤقتا. وتهدف ممارسة الحكومة الروسية المتمثلة في إجبار سكان القرم على الخدمة في قواتها المسلحة والقوات الرديفة لها والمشارَكة في عملياتها العسكرية إلى زيادة تعزيز سياسة التخويف العامة التي تنتهجها في شبه الجزيرة.

53 - وأضاف قائلا إن القانون الدولي الإنساني ينص على أنه يجب على دولة الاحتلال ألا تُرحّل أو تنقل سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله. وفي تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا (A/74/276)، أفيد بأن 198 140 شخصاً قاموا خلال الفترة 2014-2018 بتغيير تسجيل محل إقامتهم من مناطق الاتحاد الروسي إلى ''جمهورية القرم'' أو مدينة سيفاستوبول. وأبرز التقرير صراحة تعزيز الاتحاد الروسي للسياسات الرامية إلى تغيير الهيكل الديمغرافي في القرم. وتعتقد أوكرانيا

أن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير، لأن هذه السياسات تمتد إلى الأراضي المحتلة الأخرى في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، اعترف المسؤولون الروس مؤخرا بإصدار 000 170 جواز سفر روسي لمواطنين أوكرانيين يعيشون في الأجزاء المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

54 - وأردف قائلا إن الإدارة القائمة بالاحتلال لا تزال تستخدم التشريعات الروسية لمكافحة الإرهاب على نطاق واسع كغطاء لقمعها السياسي لممثلي الشعب التتري في القرم. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدانت محكمة روسية ستة مواطنين أوكرانيين، منهم أمير حسين كوكو، بتهم ملفقة تماماً تتعلق بأنشطة إرهابية. واستمر قمع مجلس الشعب التتري، فضلا عن تخويف أفراده وطردهم وسجنهم، على الرغم من أمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2017. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت المحكمة حكماً رفضت فيه رفضاً قاطعاً الاعتراض الذي أثارته روسيا بأن المحكمة تفتقر إلى الاختصاص وخلصت إلى أن الادعاءات المقدمة من أوكرانيا مقبولة. ورفضت المحكمة رفضا قاطعا محاولة روسيا الإفلات من المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها في القرم بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وستعقد جلسة استماع كاملة بشأن الأسس الموضوعية، وهذا قرار تاريخي لأن المحكمة ستقيّم لأول مرة دور روسيا في انتهاكات حقوق الإنسان.

55 - وتابع كلامه قائلا إنه لا شك في أن المندوب الروسي يدعي أن القرم جزء من الأراضي الروسية وأن جميع سكان القرم يؤيدون روسيا. فلماذا إذن تواصل روسيا التمييز ضد سكان القرم وإساءة معاملتهم وانتهاك وتجاوز حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم؟ ولماذا تنقل سكانها بأعداد مذهلة إلى شبه الجزيرة؟ والجواب واضح: لا يمكن أن يدوم الاحتلال الروسي إلا تحت تهديد السلاح. والحكومة في موسكو تتجاهل قرارات الجمعية العامة، والتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ونداءات المجتمع الدولي. والمهم هو القاعدة العسكرية الضخمة التي يجري تدريجيا تحويل القرم إليها.

56 - واسترسل قائلا إنه على الرغم من الاحتلال وفرض الإطار القانوني الروسي على شبه الجزيرة، لا يزال سكان القرم مواطنين أوكرانيين، وحكومة أوكرانيا ملزمة بالحفاظ على حقوقهم وحرياتهم وحمايتها بكل الوسائل الممكنة. ويمثل مشروع القرار آلية دبلوماسية وسياسية وقانونية تسعى أوكرانيا من خلالها إلى تنفيذ التزاماتها. وكما هو الحال في القرارات الثلاثة السابقة، ترتكز كل كلمة في النص على وثائق الأمم المتحدة القائمة، ولا سيما تقرير الأمين العام ذو الصلة (A/74/276). ومشروع القرار ليس خاصا ببلد بعينه لأنه لا يستهدف إقليم بلد ثالث؛ وهو يتعلّق فقط بإقليم أوكرانيا. ولن تدخر أوكرانيا جهدا لإنهاء الاحتلال الروسي بالوسائل الدبلوماسية والقانونية السلمية، في إطار الامتثال الكامل للقانون الدولي.

57 - **السيد محمصاني** (أمين اللجنة): قال إن إيطاليا، وبلجيكا، ورومانيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، واليابان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

58 - **السيد يورغنسن** (إستونيا): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة مشروع القرار. وتعيد إستونيا تأكيد دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وأعرب عن إدانة إستونيا لاحتلال شبه جزيرة القرم، الذي يُشكِّل انتهاكاً واضحاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وانتهاكاً للقانون الدولي له انعكاسات خطيرة على النظام القانوني الدولي. ولا تزال إستونيا لهذا السبب ملتزمة بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم الاعتراف التي يتّبعها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية.

59 - وتابع كلامه قائلاً إنه من المؤسف أن روسيا لم تنفذ أياً من التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة السابقة ذات الصلة أو في التقرير الأول للأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 263/73 أو في تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت محكمة روسية أحكاما شديدة بالسجن بحق ستة أشخاص ينتمون إلى منظمة سلمية محظورة في روسيا، منهم أمير حسين كوكو، راوحت بين 7 سنوات و 19 سنة. ولا تعترف إستونيا بإحالة سكان القرم إلى المحاكم في روسيا. ويجب وقف ما يمارسه الاتحاد الروسي من اضطهاد غير قانوني للأفراد، بما في ذلك تتار القرم والنشطاء المؤيدون لأوكرانيا والصحفيون الذين ينتقدون السلطات الروسية، وينبغي الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين. وتمثل السياسات التي يتبعها الاتحاد الروسي بهدف تغيير الهيكل الديمغرافي في القرم مصدر قلق بالغ. وتنص المادة 49 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على أن دولة الاحتلال ينبغي ألا ترحّل أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ويجب تمكين آليات رصد حقوق الإنسان

ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإقليمية والدولية من الوصول دون عوائق إلى القرم.

60 - **السيدة أغلادز** (جورجيا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في القرم ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتا من قبل الاتحاد الروسي. وأعربت عن القلق بوجه خاص إزاء ما يسمى بعملية ''منح جوازات السفر'' وما تلا ذلك من طرد سكان القرم من شبه الجزيرة. ومما يؤسف له أن الاتحاد الروسي يشجع نقل سكانه إلى شبه الجزيرة، وهو ما يُشكِّل انتهاكاً مباشراً لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ومحاولة واضحة لتغيير الهيكل الديمغرافي في القرم. ويجب على روسيا السماح لآليات الرصد الدولية بالوصول الكامل والفوري دون عوائق إلى الأراضي المحتلة التابعة لأوكرانيا وتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات الصلة. وتعيد جورجيا تأكيد تأييدها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وقالت إن وفد بلدها سيصوت لصالح مشروع القرار.

61 - **الرئيس:** قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

62 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إنه لن يعلِّق على الهراء بشأن ما يسمى الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان الذي أدرجه الوفد الأوكراني في مشروع القرار. ومن الواضح حتى من تقارير بعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا أنه، خلافاً لما يجري في أوكرانيا، لا تطلق النار على المناطق السكنية في القرم باستخدام رشاشات ذات عيار كبير ومدافع هاون، ولا يُحرق الناس أحياء مثلما أحرقوا في أوديسا في 2 أيار/مايو 2014، ولا يُقتل الصحفيون، ولا تُنظَّم مسيرات نازية، ولا يُحظر على الناس التكلُّم بلغاتهم الأم. ومارس شعب القرم حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء حر وسلمي أجري وفقاً لجميع المعايير الدولية. وجمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول مندمجتان بالكامل في الفضاء السياسي والقانوني والاقتصادي الروسي.

63 - ومضى يقول إن شعب القرم ينبغي ألا يعاقب على تصويته بحرية لصالح روسيا. فمنذ عام 2014، استمرت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية - مقدمو مشروع القرار - في فرض جزاءات انتقائية ألحقت الضرر بمصالح سكان شبه الجزيرة، للتخفيف، حسبما زُعم، من محنتهم في ظل الاحتلال. أما فيما يتعلق بأوكرانيا، فهي تصرفت على نحو مروّع تماما تجاه مواطني القرم على مدى السنوات الخمس الأخيرة. فقد قطعت التيار الكهربائي في شتاء 2015 عن 575 منطقة سكنية يعيش فيها نحو نصف سكان شبه الجزيرة. وأوقف منذ نيسان/أبريل 2014 الإمداد بالمياه من قناة شمال القرم، التي تزود جمهورية القرم بـ 85 في المائة من مياهها. وخطاب حقوق الإنسان الذي استخدمه مقدمو مشروع القرار هو من ثم محض هراء.

64 - وأردف قائلاً إن الاتحاد الروسي يعيد مرة أخرى تأكيد استعداده للنظر في جميع الطلبات المقدمة لزيارة القرم من دون تمييز وبنفس الشروط المنطبقة على الكيانات الإقليمية الروسية الأخرى. ويمكن للهيئات المستقلة والمنظمات غير الحكومية والوفود البرلمانية ووفود المؤسسات التجارية من جميع مناطق العالم وحتى ممثلي مؤسسات حقوق الإنسان الأوروبية دخول البلد دون مواجهة أي عراقيل. ومشروع القرار هو الذي يقف في طريق الأمم المتحدة. فالنص المتعلق بـ ''جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي'' التي لا وجود لها مليء بالمغالطات. وأعرب عن القلق بوجه خاص إزاء إساءة استعمال المصطلحات العسكرية من قِبَل أوكرانيا ومحاولاتها تصوير الحالة في القرم كنوع من النزاع المسلح، باستخدام كلمات ''العدوان'' و ''الاحتلال'' و ''الضم''.

65 - واسترسل قائلا إن أي دولة تصوِّت لصالح مشروع القرار ستكون بذلك معارضة للاتحاد الروسي ولسلامته الإقليمية وستشير بذلك إلى استعدادها للسماح بتحديد العلاقات على نحو ما ترغب به كييف، بما يشمل تحديدها وفق تفسير كييف لأحكام اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية والبروتوكول الإضافي الملحق بها. وينبغي للوفود التفكير جدياً في تصويتها.

66 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن بلدها يدين بأشد العبارات التطرف والراديكالية والنزعة الانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها، ويعارض بحزم الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة. وجددت تأكيد أذربيجان دعمها الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وقالت إن النزاعات في أراضي أوكرانيا يجب أن تحل على أساس سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبما يتماشى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعو أذربيجان إلى تسوية جميع النزاعات بين

الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي، وفقاً لمبادئ القانون الدولي السالفة الذكر.

67 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يؤكد من جديد رفضه اتباع نُهُج مسيسة وانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان، لأنها تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتنتهك الممارسة المستمرة المتمثلة في اتخاذ قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها مبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس. وتدعو فنزويلا إلى بذل الجهود للاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، من أجل التعاون في حل مسائل حقوق الإنسان استناداً إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل والتخلي عن اتخاذ قرارات انتقائية خاصة ببلدان محددة. فالتعاون والحوار هما السبيل المناسب لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. وسيصوت وفد بلده، انطلاقاً من موقفه القائم على المبادئ، ضد مشروع القرار.

68 - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض مشروع القرار، الذي لا يعدو كونه محاولة مسيسة أخرى لاستهداف الاتحاد الروسي والذي لا يتعلق بأي شكل كان بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان بهدف الابتعاد عن التسييس المفرط وإرساء آلية عالمية لمعالجة حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء دون انتقائية أو تسييس أو تمييز. وتفرض صياغة المزيد من التقارير المثيرة للجدل والمدبرة عبئاً على الأمم المتحدة وتعوق الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتدأب بعض البلدان على تقديم مشاريع قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها في نيويورك، وهذا ما يضعف مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وينبغي مناقشة جميع مسائل حقوق الإنسان حصرياً في جنيف. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

69 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ما يشاهد بانتظام في مثل هذه القرارات الخاصة ببلدان بعينها من إطلاق للاتهامات غير المثمرة ومن نهج تحديد أسماء معيّنة والتشهير بها يفسد مناخ الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون. وإقحام اللجنة في مسائل تخرج عن نطاق اختصاصها بغرض ممارسة الضغط السياسي على أطراف نزاع ما أمر غير مقبول. والاعتماد المستمر لقرارات خاصة ببلدان بعينها واستغلال اللجنة لتحقيق أهداف سياسية يتعارضان مع مبدأي عدم التسييس والموضوعية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

70 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن القرارات الخاصة ببلدان بعينها تمثل مظهرا من مظاهر التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في النظر في مسائل حقوق الإنسان. فهي لا تؤدي إلا إلى تشجيع المواجهة، عوضاً عن تهيئة مناخ ملائم للنظر في مسائل حقوق الإنسان. وينبغي أن يجري العمل بشأن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في إطار من الموضوعية والشفافية بعيدا عن مظاهر الانتقائية والتصادم والتسييس. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

71 - **السيد يلشينكو** (أوكرانيا): قال إن تقرير الأمين العام وُصِف في البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بأنه ''هراء''، وهو ما ينطوي على عدم احترام بالغ للمنظمة وللأمين العام. وعلاوة على ذلك، وجَّه ممثل الاتحاد الروسي في ختام بيانه تهديداً مباشراً لأعضاء اللجنة، وهو ما ينبغي عدم تجاهله.

72 - *أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/74/L.28.*

الموافقون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، بوتسوانا، بولندا، تركيا، تشيكيا، توفالو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بوروندي، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان،

صـــربيا، الصـــين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قيرغيزســـتان، كازاخســـتان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، ميانمار، نيكاراغوا، الهند.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيســـيا، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكســـتان، بالاو، البحرين، البرازيل، بروني دار الســـلام، بنغلاديش، بنن، البوســـنة والهرســـك، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشـــاد، توغو، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيســـاو، فيجي، فييت نام، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصـــر، المكســـيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية الســـعودية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، اليمن.

73 – *اعتُمد مشـــروع القرار A/C.3/74/L.28 بأغلبية 67 صـــوتاً مقابل 23 صوتا وامتناع 82 عضوا عن التصويت.*

74 – **الســـيدة نداييشـــيمي** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها صوَّت ضد مشروع القرار لأن النص لا صلة له بحقوق الإنسان.

75 – **الســـيد جانغ** جي (الصـــين): قال إن وفد بلده يعارض باستمرار إصدار قرارات بشأن حقوق الإنسان خاصة ببلدان بعينها ولذلك صوَّت ضد مشروع القرار.

76 – **السيدة غونزالس** (الأرجنتين): قالت إن وفد بلدها يشاطر مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان شـواغلها إزاء حالة حقوق الإنسان في كل من القرم وسيفاستوبول، ولا سيما الانتهاكات التي يزعم ارتكابها ضد الأقليات، بما فيها انتهاكات الحريات الأساسية، وغياب إمكانية الوصول إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان والافتقار إلى التعاون معها. وتدعو الأرجنتين إلى احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع ســـكان القرم، وفق أحكام كل من القانون الدولي لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني؛ والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي حددتها مفوضية حقوق الإنسان؛ وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

77 – **الســـيد ياركوفيتش** (بيلاروس): قال إن بلده عارض على الدوام الولايات الخاصـــة ببلدان محددة. فمشـــاريع القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنســـان تكون مسـيَّسـة دائما، ولا تؤدي إلا إلى زيادة المواجهة ولا تساعد على حل المشاكل الفعلية على أرض الواقع.

78 – وأضاف قائلا إن تسوية النزاع في دونباس ذات أهمية أساسية لأمن أوروبا وإن ترتيبات مينسك تؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد. وتؤيد بيلاروس جهود فريق الاتصـــال الثلاثي وأفرقته العاملة، التي تعقد اجتماعات منتظمة في مينسك. وترحب بيلاروس باتفاق وقف إطلاق النار غير المحدد المدة وبدء إزالة الألغام الأرضية في ستانيتسيا لوهانسكا، وتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا في أيلول/سبتمبر 2019، والاتفاق بصـــيغة شـــتاينماير، وتنمية الموارد البشـــرية والمادية في زولوتي وبيتريفسكي. واضطلعت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، التي يعمل فيها ممثلون عن بيلاروس، بدور مهم في تنفيذ الاتفاقات. ومن شأن المفاوضات الجارية في إطار فريق الاتصـــال الثلاثي وتنفيذ الاتفاقات في منطقة النزاع أن يهيئا الظروف اللازمة للمفاوضـات في إطار صـيغة نورماندي وأن يضـعا عملية السلام الأوكرانية على مسار مستدام وإيجابي.

79 – واستطرد قائلا إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار، اســـتنادا إلى موقفه القائم على المبادئ والمتمثل في رفض القرارات التصادمية المتعلقة بحالة بحقوق الإنسان في بلدان محددة.

80 – **السيدة نياغورا** (زمبابوي): قالت إن وفد بلدها صوت ضد مشـــروع القرار، تمشـــيا مع موقفه القائم على المبادئ الذي يعارض التقارير والقرارات الخاصة ببلدان محددة. وستواصل زمبابوي تشجيع المشاركة في حوار بناء لحل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان مع أي دولة عضو.

81 – **الســـيدة النصـــف** (قطر): قالت إن وفد بلدها امتنع عن التصـــويت لأنه يؤمن بالتســـوية الســـلمية للمنازعات. وينبغي تشـــجيع الأطراف على العمل بصورة بناءة من أجل التوصل إلى حل سلمي على أســـاس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أيضـــا احترام الصـــكوك الدولية والميثاق والقانون الدولي العام؛ ومبدأ عدم اســـتخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

82 - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن تصويت وفد بلدها جاء متفقا مع موقفه الثابت والقائم على المبادئ الراسخة لاتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة، لأنها قرارات انتقائية للغاية تقدم بدوافع سياسية وليس استناداً إلى اعتبارات حقوق الإنسان. واستدركت قائلة إن تصويت بلدها ينبغي، مع ذلك، ألا يُفسَّر بأنه اتخاذ موقف إزاء مضمون مسائل حقوق الإنسان التي تثار في مختلف مشاريع القرارات، أو بأنه ينطوي على أي خروج على قرار الجمعية العامة 262/68 المتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا أو على تغيير للموقف إزاءه.

83 - *علقت الجلسة الساعة 12:15 واستؤنفت الساعة 12:20.*

مشروع القرار A/C.3/74/L.29: حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

84 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.3/74/L.68.

85 - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار، فقال إن المجتمع الدولي يشاهد ويراقب ما تقوم به سلطات ميانمار من قتل وتشريد وتعذيب المسلمين والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الأخرى في ميانمار، بشكل يتنافى مع أبسط مفاهيم التعايش والإنسانية. ونتيجة لاستمرار هذه الانتهاكات من جانب سلطات ميانمار، قدم وفد بلده، إلى جانب وفدي منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، مشروع القرار الذي يراعي التوازن والموضوعية، إذ إنه يرحب، من ناحية، بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار، ويتمسك، من ناحية أخرى، بضرورة التوصل إلى حل حاسم لمأساة المسلمين الروهينغيا، حل يشتمل على الاعتراف بحقهم في المواطنة والعودة والحياة الكريمة. وينبغي للحكومة المدنية في ميانمار أن تلتزم بمسؤوليتها تجاه الأقليات عن طريق احتضان كل أبناء وطنها دون تمييز.

86 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين، وأستراليا، وأندورا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسويسرا، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

87 - **الرئيس:** قال إن طلباً قُدِّم لإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

88 - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في ميانمار. ويجب إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وذات مصداقية في جميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويتمثل أحد أسباب تأييد وفد بلدها لمشروع القرار في التركيز الكبير على آليات المساءلة، التي تتسم بأهميتها الأساسية لاستعادة السلام المستدام في ميانمار. ولكنها أعربت عن الأسف من عدم ورود ذكر صريح للجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية في مجال المساءلة. وأشارت إلى أن سويسرا تلاحظ أن هذه المحكمة أذنت بإجراء تحقيق في الترحيل القسري للروهينغيا إلى بنغلاديش وأن غامبيا رفعت دعوى ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية.

89 - **السيدة كوجيغيت غربا** (تركيا): قالت إن مشروع القرار أداة أساسية لحث حكومة ميانمار على الامتثال لالتزاماتها بإنهاء الحلقة المفرغة للعنف والتشريد القسري في ميانمار. فهو يعكس توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بإيجاد حل دائم وعادل لأزمة الروهينغيا على أساس العودة الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة لمسلمي الروهينغيا وإعادة إدماجهم. ومن بين العناصر الجديدة في مشروع القرار الطلب الموجه إلى المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار أن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وتتطلع تركيا إلى تلقي مزيد من المعلومات عن عمل المبعوثة الخاصة. وأعربت عن سرور وفد بلدها لمشاركته في فريق التفاوض بشأن مشروع القرار، الذي سعى إلى وضع نص شامل ومتوازن.

90 - ومضت تقول إن تركيا تتخذ منذ بداية الأزمة نهجا بناء إزاء هذه المسألة يركز على الجانب الإنساني. وينطوي استمرار تزايد أعمال العنف في ولاية راخين على خطر تفاقم الحالة الإنسانية والتسبب في موجة جديدة من اللاجئين. وأعربت عن ثناء تركيا على حكومة بنغلاديش لدورها في استضافة عدد كبير من اللاجئين في ظل ظروف صعبة. وسترصد تركيا من كثب المبادرات التي ستضطلع بها سلطات ميانمار لتهيئة الظروف اللازمة لعودة الروهينغيا والمشردين داخليا عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة. وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

91 - واسترسلت قائلة إن المساءلة تقع في صميم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للأزمة. ولذلك، تؤيد تركيا تأييدا كاملا المساعي الرامية إلى توجيه انتباه الهيئات القضائية الدولية إلى هذه

المسألة، مثل المبادرة الأخيرة لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية. ولا تزال حكومة تركيا ملتزمة بالعمل مع حكومتي ميانمار وبنغلاديش وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لإيجاد حل دائم لأزمة الروهينغيا ولدعم التحول الديمقراطي في ميانمار وتنميتها الاقتصادية. وينبغي للدول الأعضاء أن تظهر تصميمها على حماية ودعم حقوق المسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار عن طريق المشاركة في تقديم مشروع القرار والتصويت تأييدا له؛ وهو ما سيقوم به وفد بلدها.

92 - **السيد هاو دو سوان** (ميانمار): قال إن وفد بلده دعا إلى إجراء تصويت على مشروع القرار، الذي يرفضه رفضا تاما لما يحمله من دوافع سياسية وتحيز صارخ. فعنوان مشروع القرار دليل واضح على النية الحقيقية والموقف المتحيز لمقدمي مشروع القرار. والحالة في ولاية راخين ليست مسألة اضطهاد ديني، بل هي مسألة سياسية واقتصادية معقدة تنطوي على مسائل الهجرة عبر الحدود والفقر وانعدام سيادة القانون والأمن. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات بين الطوائف الدينية في البلد. وكما حدث في السنوات السابقة، يتسم مشروع القرار بأنه ذاتي وتدخلي وغير بناء. ويستند جزء كبير منه إلى تقارير غير متوازنة، بما في ذلك الادعاءات المجحفة التي وردت في التقرير المدبر للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار.

93 - وأردف قائلا إن حكومة بلده مصممة على معالجة الأسباب الجذرية للمشردين في ولاية راخين. وقد اتخذت الحكومة الديمقراطية، بعد فترة وجيزة من تنصيبها، الخطوة التاريخية والجريئة المتمثلة في إنشاء اللجنة الاستشارية لولاية راخين من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة المهملة منذ أمد طويل. وفي نفس اليوم الذي قدمت فيه اللجنة توصياتها، شن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هجمات مسلحة متعددة في شمال راخين، مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من الناس إلى بنغلاديش. وينبغي ألا يغيب عن البال أن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هو المتسبب الحقيقي في التشريد الجماعي. ومع ذلك، وضعت الحكومة على رأس أولوياتها معالجة الحالة الإنسانية وتيسير إعادة المشردين إلى ديارهم في وقت مبكر. ويجري التحضير لعودتهم الآمنة والطوعية والكريمة على أساس الاتفاقات الثنائية التي عقدت مع حكومة بنغلاديش. وتعكف حكومة ميانمار أيضا على التعاون الوثيق مع كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقات الثنائية مع بنغلاديش وهي تنفذ حاليا توصيات اللجنة الاستشارية. وسيقوم فريق جمع الأدلة والتحقق منها، التابع للجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها حكومة ميانمار في تموز/يوليه 2018 للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، بتنظيم زيارة قريبا إلى كوكس بازار من أجل جمع الإفادات والأدلة من الضحايا المزعومين.

94 - ومضى يقول إن ميانمار تعارض بثبات القرارات الخاصة ببلدان محددة، لأنها تتعارض مع مبادئ الشمولية والحياد والموضوعية واللاانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان. وأفضل طريقة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي من خلال التعاون والمشاركة البناءين، وليس المواجهة أو الإكراه. ولن يسهم اعتماد مشروع القرار في حل الأزمة الإنسانية الراهنة في ولاية راخين، وهو أيضا لن يقدم حلا عمليا للأسباب الجذرية للمشاكل. وهو لن يؤدي إلا إلى إيجاد بيئة عدائية وإلى تفاقم الحالة المعقدة أصلا في راخين.

95 - **السيد تيرفا** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ فقال إن مشروع القرار يبعث برسالة تعاطف وتضامن من المجتمع الدولي إلى شعب الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، بما في ذلك في ولايتي كاشين وشان. وتُحث حكومة ميانمار على وضع حد للانتهاكات والتجاوزات المتواصلة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في البلد وعلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات والتجاوزات. وثمة حاجة أيضا إلى إحقاق الإنصاف والعدالة فيما يتعلق بالجرائم الوحشية الجماعية التي ارتكبتها قوات الأمن والقوات المسلحة في ولايات راخين وكاشين وشان. وفي هذا الصدد، يجب تزويد آلية التحقيق المستقلة لميانمار بما يلزمها من وسائل وقدرة على الوصول لكي تضطلع بدورها الحاسم في جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011. وينبغي أن تعجل هذه الأدلة بالإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة التي تضطلع بها المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي تتمتع باختصاص النظر في تلك الجرائم أو التي يمكن أن يكون لها اختصاص النظر فيها، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

96 - وواصل كلامه قائلا إن حكومة ميانمار يجب أن تبذل قدرا أكبر بكثير من الجهد لتهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين وغيرهم من المشردين قسرا من العودة إلى مواطنهم الأصلية أو إلى مكان يختارونه طوعا وفي أمان وكرامة. وأعرب عن ثناء الاتحاد الأوروبي على الطريقة التي فتحت بها حكومة بنغلاديش وشعبها حدود البلد وأبديا تضامنهما مع الروهينغيا على الرغم من موارد البلد المحدودة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم التحول الديمقراطي في ميانمار والتعاون مع حكومة ميانمار، بما في ذلك من خلال الحوار بشأن حقوق الإنسان. وقبل إجراء انتخابات عام 2020 في ميانمار، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل توجيه رسالة قوية مفادها أنه لا يقبل عدم قيام الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم، السابقة منها والتي يجري ارتكابها، أو عن انتشار خطاب الكراهية ضد الأقليات في ميانمار الذي تتسامح معه السلطات أو حرمان الروهينغيا وغيرهم من سكان ميانمار من الحق في الجنسية والحقوق ذات الصلة.

97 - وذكّر بأن الأمين العام طلب من المجتمع الدولي بعد زيارة كوكس بازار في عام 2018 ألا ينسى أبداً التطهير الإثني الذي يعاني منه الروهينغيا. ومن شأن التصويت لصالح مشروع القرار أن يتيح للدول الأعضاء الفرصة لإرسال تلك الرسالة على وجه التحديد.

98 - **السيدة بريتشارد** (كندا): قالت إن بلدها لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء العنف المستمر في ولايات راخين وكاشين وشان، والتقارير الواردة عن وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وزيادة استخدام الألغام الأرضية. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تخفف من حدة التوترات وتحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي وتعالج المظالم من خلال الحوار السياسي الشامل للجميع. وأضافت قائلةً إن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار حذرت من استمرار خطر ارتكاب إبادة جماعية في ميانمار. ولذلك ترحب كندا بتقديم غامبيا مؤخرا طلبا إلى محكمة العدل الدولية لإقامة دعوى ضد حكومة ميانمار بسبب انتهاكات مزعومة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وترحب كندا أيضا بتمديد ولاية المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. واختتمت كلامها قائلةً إنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تتعاون مع آلية التحقيق المستقلة لميانمار وجميع المكلفين بولايات وأن تتيح إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق.

99 - **السيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يفخر بالمشاركة في تقديم مشروع القرار. وتدين الولايات المتحدة استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك في ولايات راخين وكاشين وشان، التي وثقتها تقارير مستقلة ذات مصداقية، بما في ذلك تقارير أعدتها الأمم المتحدة. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لعمل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وترحب بتشغيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، وتثني على المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، التي ينبغي لسلطات ميانمار أن تستأنف التعاون معها.

100 - وأردفت قائلةً إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تتخذ موقفا بشأن ما إذا كان يمكن وصف جميع أعمال العنف الجارية في ميانمار بأنها نزاع مسلح، فإنها تؤيد الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والمصالحة الوطنية وتؤيد بقوة الدعوة الملحة إلى المساءلة التي تضمنها القرار. وتماشيا مع مشروع القرار، تهيب الولايات المتحدة بسلطات ميانمار إلى تعميق الإصلاحات الديمقراطية، وترسيخ السيطرة المدنية على الجيش، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإبعاد المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان عن مواقع السلطة ومنعهم من تولي المناصب العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لحكومة ميانمار أن تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعززها، وأن تسمح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والأفرقة الإعلامية بالوصول إلى جميع أنحاء ميانمار دون عوائق، وأن تنفذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، وأن تعمل على ضمان أن يتمكن جميع المشردين من العودة الطوعية إلى أماكنهم الأصلية بأمان وكرامة. وتشجع الولايات المتحدة المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار على تيسير إحراز تقدم بشأن هذه المسائل. وأخيرا، أشارت إلى البيان العام الذي أدلى به وفد بلدها في الجلسة الرابعة والأربعين للجنة.

101 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يدرك الطابع المعقد لحالة المسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وبدلا من انتقاد الحالة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم تعاونا حقيقيا مع ميانمار. وأثبتت حكومة ميانمار تصميمها على حل مشاكلها في مجال حقوق الإنسان من خلال اعتماد العديد من المبادرات. ويرحب الاتحاد الروسي بالخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدخول في حوار هادف مع المبعوث الخاص للأمين العام. ويرحب

أيضا بإدماج رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة الإنسانية في راخين وتهيئة الظروف لعودة الأشخاص المشردين.

102 - وأردف قائلا إنه في ضوء الجهود الثنائية التي تبذلها ميانمار وبنغلاديش للإعداد لإعادة اللاجئين إلى وطنهم، فإن الضغط المتزايد على بي بي تاو في ميدان حقوق الإنسان والضجة ذات الدوافع السياسية المثارة بشأن هذه المشكلة الخطيرة أمران لا مبرر لهما وهما يأتيان بنتائج عكسية. وأضاف قائلا إن التجارب على مدى سنوات عديدة أثبتت أن القرارات الخاصة ببلدان محددة لا يمكن أن تقدم حلولا للتحديات. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على عاتق الحكومات، في حين ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة التقنية في هذا الصدد. وقال إن وفد بلده، استنادا إلى موقفه القائم على المبادئ بشأن جميع الولايات الخاصة ببلدان محددة، سيصوت ضد مشروع القرار.

103 - **السيدة فانغكو** (الفلبين): قالت إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لتقييم حالات حقوق الإنسان في الدول. ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ميانمار، يلزم التوصل إلى حل شامل ودائم، مع أخذ الحقائق الثقافية والعمليات السياسية المشروعة داخل البلد في الحسبان. وتقر الفلبين بانفتاح حكومة ميانمار واستعدادها للتعاون مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. وأضافت قائلة إن الفلبين تثق في قدرة لجنة التحقيق المستقلة على تحقيق مساءلة ذات مصداقية. ومن المهم ضمان استمرار الدعم لسلامة وأمن جميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين من الروهينغيا والأقليات الأخرى. وينبغي أن يستمر التنسيق والحوار بين حكومتي بنغلاديش وميانمار لتيسير إعادة المشردين الروهينغيا إلى وطنهم.

104 - وأعربت عن قلق وفد بلدها بوجه خاص إزاء كثرة الولايات المتعلقة بميانمار. وقالت إنه من المثير للجزع أن مبلغا هائلا قدره 35 مليون دولار قد أُنفق، على ما يبدو، على الإبقاء على تلك الولايات، بما في ذلك الولايات الانفرادية، منذ عام 2018. وأُنفقت الأموال لتسديد المرتبات ومصروفات السفر، بدلا من إنفاقها لوضع برامج ملموسة على أرض الواقع. وينبغي أن تقيم جميع الدول حوارا مع حكومة ميانمار وأن تتعاون معها، بما في ذلك عن طريق مساعدتها في تعزيز آليات المساءلة على الصعيد المحلي. وقالت إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

105 - *أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/74/L.29.*

المؤيدون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، بيلاروس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ميانمار.

الممتنعون عن التصويت:

إريتريا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بوتان، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونغا، تيمور - ليشتي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

دومينيكا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سنغافورة، صربيا، غرينادا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، الكاميرون، كينيا، ليسوتو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، الهند، اليابان.

106 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/74/L.29 بأغلبية 140 صوتا مقابل 9 أصوات وامتناع 32 عضواً عن التصويت.*

107 – **السيد جانغ** جي (الصين): قال إن الموقف الثابت للصين يتمثل في ضرورة تسوية الخلافات في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وتعارض الصين تسييس حقوق الإنسان، وممارسة الضغط على البلدان الأخرى بذريعة حقوق الإنسان واتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة. وأضاف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستعرض التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار بطريقة شاملة وعادلة وموضوعية، وأن يسعى إلى فهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها البلد. وينبغي الاعتزاز بالتقدم الذي أُحرز بشق الأنفس في تسوية مسألة راخين. وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر التفاعل الثنائي بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش، وأن يشجع الجانبين على التعجيل بإعادة الأشخاص المشردين إلى وطنهم، وأن يقدم المساعدة لتحقيق هذه الغاية. ومن المهم تجنب أي عمل يمكن أن يزيد من تعقيد الحالة. وقال إن وفد بلده صوت لذلك ضد مشروع القرار.

108 – **السيد هاو دو سوان** (ميانمار): قال إن وفد بلده يشعر بالامتنان للوفود التي صوتت ضد مشروع القرار أو امتنعت عن التصويت أو لم تشارك فيه، على ما أبدته من شجاعة في مقاومة محاولة المجموعات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة فرض برنامجها السياسي على الدول الأعضاء الصغيرة النامية. وأضاف قائلا إن نتائج التصويت تعكس الطابع المسبب للانقسام للقرارات الخاصة ببلدان محددة، إذ تبين مرة أخرى أن بعض الدول الأعضاء تستخدم قوة تصويت الكتل لممارسة الضغط على الدول الأعضاء الأخرى لتمرير برامجها السياسية. وينبغي ألا تشعر أي دولة بأن قيمتها في الأمم المتحدة تحدَّد بمقدار ثروتها المادية وبنفوذها السياسي. وعند النظر في حالة بلد معين، يجب مراعاة الظروف الخاصة لذلك البلد والفرص المتاحة له والتحديات الماثلة أمامه. وقال إنه في حين تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الحقوق والحريات على عاتق الحكومات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم في هذا الصدد.

109 – وأردف قائلا إنه من المؤسف أن يُعتمد مشروع القرار على الرغم من طبيعته المريبة والسيئة النية والانتقائية وذات الدوافع السياسية. ومن المؤكد أنه لن يساعد على حل مسألة ولاية راخين، ولكنه سيؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات بين الطوائف الدينية في البلد. ويتطلب بناء الثقة والتفاهم بين مختلف الطوائف الوقت والمجال اللازمين، وتبذل حكومة بلده قصارى جهدها على الرغم من وجود العديد من القيود والتحديات. وقال إنه نظرا لمعارضة ميانمار الشديدة لأي تسييس لمسائل حقوق الإنسان أو المسائل الإنسانية، فإنها ترفض مشروع القرار بشدة ولن تكون ملزَمة بأحكامه. بيد أن ميانمار، بوصفها دولة عضوا مسؤولة، ستواصل العمل مع الأمم المتحدة من خلال المشاركة البناءة والتعاون لصالح شعبها.

110 – **السيدة أوهري** (ليختنشتاين): قالت إن استمرار اللجنة في النظر في حالة حقوق الإنسان في ميانمار أمر مرحب به بالنظر إلى الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في البلد. ولا تزال ليختنشتاين تشعر بالقلق إزاء عدم التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، التي ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية. ولا غنى عن المساءلة عن هذه الجرائم من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغيا وغيرهم من الأشخاص المشرّدين قسرا.

111 – وأضافت قائلةً إن من المؤسف إغفال تطورات رئيسية في مشروع القرار. فلم يرد فيه أي ذكر للخطوات التي اتخذتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في الترحيل القسري لشعب الروهينغيا. ولم يُطلب في مشروع القرار إلى آلية التحقيق المستقلة لميانمار أن تتعاون تعاونا وثيقا مع أي تحقيقات تجريها المحكمة في المستقبل وتتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. وترحب ليختنشتاين بإذن المحكمة بفتح تحقيق في الحالة. ولم ترد في مشروع القرار أي إشارة إلى سلطة مجلس الأمن في إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة، أو إلى الجهود التي تبذلها الدول لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ميانمار، بما في ذلك الدعوى المقامة أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقالت إن حالات الإغفال هذه مؤسفة للغاية بالنظر إلى أن بعض هذه العناصر أُدرجت في النصوص المعتمدة بشأن الموضوع نفسه في مناسبات سابقة. ولم يتناول مقدمو مشروع القرار مع الأسف دعوات وفد بلدها المستمرة إلى إبراز هذه التطورات بدقة وإلى تعزيز الصياغة المتعلقة بالمساءلة، تماشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان 2/39. ولذلك، لم يتمكن وفد بلدها من المشاركة في تقديم مشروع القرار.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.